مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 91–112

جيل الشباب السياسي في تونس منذ 2011: بين رهانات القيم المادية والقيم الما بعد مادية

The political youth generation in Tunisia since 2011: Between the challenges of material and post-material values.

رمضان بن شعبان

جامعة باتنة 1 (الجزائر)، benchabaneramdane76@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/27 تاريخ القبول: 2021/10/17 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

تعد بادرة التغيير السياسي التي عرفتها تونس عام 2011، مثالا واضحا لوعي جيل سياسي في القرن الواحد والعشرين، وبالتالي إعادة إحياء المقاربة الجيلية. ويعكس هذا المقال الرهانات المفتوحة التي شكلتها "ثورة الياسمين" وما بعدها بالنسبة لجيل الشباب، ويمكن رؤية ذلك بوضوح، ضمن إيقاع نوعين من القيم؛ القيم المادية كالبطالة المتزايدة، التي زادت من تضاعف مستويات الشعور بعدم الرضا المادي لدى جيل الشباب، وفي المقابل عرفت القيم المابعد مادية كالحرية الديمقراطية وتعزيز المساواة والروح المدنية والتعبير عن الذات كسمة مميزة لتعريف جيل ثورة عام 2011 وما بعدها.

كلمات مفتاحية: الأجيال السياسية، جيل الشباب، القيم المادية، القيم المابعد مادية

Abstract:

The political change initiative that Tunisia witnessed in 2011 is a clear example of a political generational awareness in the 21 century, which means that the generational approach is revive. And this article reflects the open challenges posed by the Jasmine revolution and its aftermath for the youth generation, which can be seen clearly within the lines of two kinds of values; material values such as increased unemployment that maximized the levels of material dissatisfaction feelings among young generation, in turn, the post-material values, like democratic freedom, equality enhancement, civics and self-expression as a defining characteristic of revolution generation in 2011 and beyond.

Keywords: political generations, youth generation, material values, post-material values**.**

المؤلف المرسل: رمضان بن شعبان، **الإيميل**: benchabaneramdane76@gmail.com

مقدمة:

إن موجة الاحتجاجات التي اجتاحت العالم العربي عام 2011، أو ما اصطلح عليه بالثورات العربية أو الانتفاضات العربية أو "الربيع العربي" لا تخلو من طرح "جيل الشباب" بصفته المحرك الحاسم لموجة التغيير السياسي وتفكيك بيئات زبونيه شبه استبدادية. وضمن هذا السياق، تبرز تونس كأحد أشكال الاحتجاجات الشبابية الجديدة والفريدة في القرن الواحد والعشرين ضمن أحد أقوى موجة تغيير سياسي عرفتها تونس، من طرف جيل شباب "محبط" يعاني من ظروف اقتصادية صعبة لا سيما البطالة وانخفاض مستوى المعيشة، فكانت بادرة التغيير السياسي في الرابع عشر يناير من عام 2011 بعد أسابيع من الاحتجاجات، فرصة لهذا الجيل لمحاولة الانخراط في العمل السياسي وتجاوز الآثار الاقتصادية السلبية الصعبة ضمن نهج شامل من الإصلاحات السياسية والاقتصادية. ومع تفكك نظام "زين العابدين بن علي" يمكن أن نجادل، أن فترة الثورة في تونس وما بعدها قد اتسمت بانتقال المجتمع التونسي إلى حريات سياسية، ودستور جديد ومجموعة من الإصلاحات الديمقراطية، بيد أن بطالة الشباب، كأحد القيم المادية، لا تزال فرضية ارتفاعها قائمة في ظل وضع سياسي صعب يكتنفه عدم اليقين، ونتيجة لهذه التطورات زادت المواقف الاجتماعية الغير مستقرة والقلق بشأن المستقبل[1].

كل هذا سيتيح لنا إجراء مقارنة جادة لهذه القيم، ضمن هذا السياق، وذلك بالاعتماد على أطروحة أو مقاربة "رونالد إنجلهارت" (Ronald Inglehart)*، وهي في حقيقة الأمر، نسخة منقحة لنظرية التحديث التي تأخذ بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتغيير الثقافي والدمقرطة كعناصر للتنمية البشرية الشاملة؛ ويهدف المحور الرئيسي لهذه الصورة الجديدة للتحديث بوجه عام، إلى زيادة الموارد المادية (القيم المادية) والمعرفية والاجتماعية للأفراد بشكل يقلص من القيود الخارجية على الاختيار البشري، وفي المقابل توطيد التركيز الجماعي على قيم التعبير عن الذات أو الموارد المعرفية والاجتماعية (القيم المابعد مادية)، وهذا ما يؤدي إلى مؤسسات ديمقراطية منطقية، وارتفاع مستويات الأمن الوجودي، وهي صورة سوسيولوجية للتغيير الاجتماعي المعاصر والتنمية البشرية[2].

وللإبانة عن هذه العوارض التحديثية الجديدة في تونس، ومعرفة ماذا حصل في الواقع منذ عام 2011، فإن السؤال الرئيسي المشروع الذي يجب طرحه هو: **إلى أي مدى يمكن الإقرار بأن القيم المادية مازالت تشكل مصادر قلق مباشرة لجيل الشباب في تونس منذ عام 2011؟**

- **فرضية الدراسة:** تكشف تونس منذ عام 2011 عن ميل مضطرد لجيل الشباب إلى تفضيلات مادية صلبة لا زالت تشكل مصدر قلق، وفي الوقت ذاته تنامي لقيم تعتبر ما بعد مادية كحرية التعبير والمشاركة الديمقراطية والتعبير عن الذات.

ومن هذا المنطلق، يظهر أن تحليل هذه الإشكالية، واختبار هذه الفرضية سيتم عبر أربعة محاور أساسية:

- يمثل المحور الرئيسي الأول مفهوم الجيل السياسي: عودة لتأصيل المفهوم بشكل عام.
- المحور الثاني: نظرية "رونالد إنجلهارت" في تغير القيم (المادية وما بعد المادية) بين الأجيال.
- المحور الثالث: جيل الشباب صانع الثورة التونسية.
- المحور الرابع: جيل الشباب في تونس منذ 2011: انعدام الرضا المادي وارتفاع القيم الما بعد مادية.

أولا: الجيل السياسي: عودة إلى التأصيل النظري للمفهوم.

1. في مفردة "الجيل":

إن الدخول في نقاش أكاديمي باسم الأجيال السياسية يقتضي في البداية وضع إطار عام لفهم مصطلح "الجيل" بشكل ملائم، نظرا للعديد من الدلالات التي اكتسبها في نقاشات منظري الأجيال في العلوم الاجتماعية الغربيين، على وجه التحديد، والتي بدأت في القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن الماضي في أعمال كل من "فرنسوا مونتريه" (Francois Mentre) حول الأجيال الاجتماعية، والعمل الرائد "لكارل مانهايم" (Karl Mannheim) حول مشكلة الأجيال.

تكشف لنا النظرة الجنيالوجية الدقيقة، أن تعبير "الجيل" متجدر في اليونانية القديمة من الاسم "*Gens*" ومن الفعل "*Genesthai* " والتي تعني " الولادة"[(3)]. ويشير الجيل ضمن هذا المعنى البيولوجي إلى النسب من الأب إلى الابن[4]. ويراه العلامة ابن خلدون في ذات السياق، بأنه "عمر شخص واحد من العمر الوسط، فيكون أربعين الذي هو انتهاء النمو والنشوء إلى غايته[5]، مستدلا في ذلك بقول الله تعالى في سورة الأحقاف﴿ حتى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾[6].

وبعيدا عن التركيز على المعنى البيولوجي، فإن مصطلح الجيل ذاته ينطوي على أهمية اجتماعية، حيث يعد واحدا من أقدم المفاهيم في تفسيرات السلوك البشري التي لازالت مستمرة حتى اليوم، حيث يترجم وهلز"

(R. Wohls) هذا الطرح في أن "المجتمع الحقيقي الذي يمكن للمرء أن ينتمي إليه هو ذلك المحدد بالعمر والخبرة"[7]. وعلى هذا فأهمية الجيل لا ترتبط فحسب، بالانتماء لفئة عمرية استنادا إلى ميزات دورة الحياة (كأشكال النضج والتغيير التي تحدث كوظيفة عمرية) أو موقع فئة عمرية معينة (العوامل الديموغرافية والاجتماعية المرتبطة بزمن الولادة)، ولكن مصطلح الجيل يستند على مفهوم آخر أكثر اتساعا حيث يتم تصوره ضمن الوعي الاجتماعي والمشاركة في العملية التاريخية التي يمكن أن تتطور في أي جيل[8]، وهذا هو المضمون العميق لمصطلح الجيل الذي يجب فهمه وإدراكه، فالجيل فئة واعية تتعرض لأحداث اجتماعية سياسية تاريخية تتفاعل معها وتتأثر بها.

2. من الأجيال الاجتماعية إلى الأجيال السياسية: تشعبات المفاهيم والأطروحات.

في هذا السياق التحليلي، يبدو أن المهمة الثانية، ستنصب حول رصد أهم منطلقات حقل "علم اجتماع الأجيال" كحقل مشبع بالإسهامات النظرية والمفاهيم المفيدة التي لازالت تحتفظ بقوتها التفسيرية والوظيفية. وفي هذا المجال يلاحظ الباحثان المرموقان في علم الأجيال "ريتشارد برونغار" **(R.Braungart)** و "مرغريت برونغار " (M. Braungart)، ضمن قراءة تحليلية عميقة للأطر النظرية لتطور دراسات الأجيال، أن البداية تعود إلى أكثر من مائتي عام، حيث أن مفهوم الجيل لم يكن يحض باهتمام رسمي في أوساط الباحثين إلا في القرن التاسع عشر على خلفية تنامي القومية وحركات التمرد الشبانية في أوروبا[9]. غير أن معظم الأدبيات التي سادت في تلك الفترة لم يكن لديها منظور موحد، حيث برزت آراء مختلفة حول العمر والأجيال، وذلك في إطار البحث عن " قوانين المجتمع"، وعلى هذا برز منظورين متميزين:

فأما في المنظور الأول فقد كان للوضعيين الفرنسيين والبريطانيين وجهة نظر مرتبطة بدورة الحياة في تعريف الجيل، وضمن هذا النهج تبقى أعمال" أوغست كونت"(A. Comte) و"جون ستيوارت ميل" (J.S.Mill) مثالا لأولئك الذين تناولوا موضوع الجيل من حيث جذوره (دورة الحياة البيولوجية)، كفاصل زمني يمكن أن يرتبط بالتغير الاجتماعي، وبكونه مجموعة فرعية ذات أهمية في المجتمع، "فكونت"، على سبيل المثال، ذهب إلى أن أعمار الحياة المختلفة تعتبر قوى مهمة في تجارب الحياة البشرية، وأن التغير الاجتماعي يطرأ كوظيفة تغير بيولوجي في دورة حياة الإنسان[10].

وأما المنظور الثاني، فيعود إلى المدرسة الرومنسية–التاريخية الألمانية التي لا يعطي أصحابها أهمية كبرى للعمر البيولوجي، لكن للخبرات التاريخية المشتركة في وسط مجموعة الأفراد المعاصرين كعنصر أساسي لفهم

الأجيال ودورها في التغير الاجتماعي، وخلال سنوات 1860، كان العالم الألماني "ويلهالم ديلثي"(Wilhelm Dilthy) قد أتى بمفهوم "الجيل الاجتماعي"، بعد أن لاحظ أن العديد من الرومنسيين الكبار أمثال "شيجل" (Schegel) و "هيجل" (Hegel) و "نوفاليس" (Novalis) وغيرهم قد ولدوا في عشرية واحدة، و يعرف الجيل بأنه علاقة التزامن (المعَاصَرة) بين أفراد يتأثرون تأثرا شديدا بقوى ثقافية واجتماعية في زمنهم، فالجيل يتكون من دائرة محدودة من الأفراد يرتبطون بعضهم ببعض في مجموعة متناسقة من خلال اعتمادهم على نفس الأحداث والتحولات التي ظهرت في زمن التلقي القصوى[11].

أما في القرن العشرين فإن الاسهام النظري الأكبر في علم الأجيال يتمثل في أعمال "فرنسوا مونتريه"(F. Mentré) في عام 1920 في أعماله "الأجيال الاجتماعية" وكارل مانهايم (Karl Mannheim) في عام 1928 في عمله " مشكلة الأجيال" وتعد أعمالهما بحق البوادر الأولى لوضع نظرية جيلية من خلال تمييزهما بين الأجيال الاجتماعية والأجيال العائلية، وفي هذا السياق، يبين "مونتريه" أن الأجيال العائلية تشير إلى درجة البنوة أو إلى درجة الارتباط المباشر أي كل من ينحدر من شخص في درجة من درجات النسب، وبشكل عام تشير الأجيال العائلية إلى العلاقات التي أقيمت أو تقام بين الأبناء والآباء داخل عالم الأسرة، وفي المقابل يشير الجيل الاجتماعي إلى مجموع الأشخاص الذين ينتمون إلى عائلات مختلفة تنبع وحدتهم من عقلية معينة والتي تمتد مدتها إلى فترة محددة[12]. وأول شيء يثير الاهتمام هنا هو الفئة أو المجموعة الواعية بالعمر. والتي تعبر، حسب قاموس (Le Littré)، عن مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون في نفس الوقت ومن هم في نفس العمر تقريبًا "[13]، وعلى هذا فأساس التفكير حول الجيل الاجتماعي من هذا المنظور، يتحدد وبصفة خاصة بموقف الجيل في وقت معين، وبصورة أدق الموقف على مدار السياق الزمني الذي يصبح فيه الجيل اجتماعيا أو المكانة في الفضاء الاجتماعي ، حسب وجهة نظر "مانهايم"، فالجيل الاجتماعي في هذا السياق، هو الميل إلى نمط من السلوك ونمط شعور وتفكير محدد، والراهن أيضا أن "مونتريه" قد كان واضحا جدا حول هذه النقطة حيث أشار إلى موقف أو وضع الجيل على مدار وقت معين ووفقا لعقلية معينة[14].

ومن أجل تقديم فهم أفضل للجيل، يجادل "مانهايم" أن الكل الجيلي هو أكثر من مجرد وجود موصوف في وحدة تاريخية اجتماعية محددة، بل يجب علينا أيضًا إدخال بعض الروابط الملموسة حتى نتمكن من االحديث عن وحدة الأجيال، ويمكن وصف هذا الارتباط بإيجاز بتقاسم المصير المشترك لهذه الوحدة

التاريخية الاجتماعية[15]. فالتجارب التاريخية المشتركة حسب "مانهايم" لها تأثير على تكوين الأجيال، وكلما طرأ التغير الاجتماعي بسرعة، أفضى إلى زيادة احتمال تطوير الأجيال من مواقفها وتوجهاتها تجاه المجتمع والسياسة، ولهذه التجارب أثرا كبيرا على عقول الشباب الفتية، حيث يصبح هؤلاء مدركون لاختلافهم عن من سبقهم، وهنا ينشأ الوعي الجيلي باعتباره أساس بروز الوحدات الجيلية والصراع ما بين الأجيال[16].

وانطلاقا من هذا الطرح، نكون قد وصلنا بالفعل إلى مفهوم الجيل كمجموعة نشطة واعية بالعمر أو مجموعة أو فئة مدركة لذاتها حسب "مانهايم"، حيث يمكنها تحدي المجموعات أو الأجيال الأخرى الواعية بالعمر كالتمرد ضد الفئات العمرية الأكبر سنًا، وهنا يفترض حدوث صراع جيلي بين جيل الشباب وجيل الكبار من جهة، ومن جهة ثانية فمن المرجح وبسبب عدم التجانس بين جيل الشباب ذاته في حالات كثيرة، فإنه يمكن أن ينقسم إلى مجموعات مختلفة ضمن ما يسمى بـ "الوحدات الجيلية" التي تتنافس مع بعضها البعض للسيطرة على الحركة الأكبر للجيل، ويمكننا أن نتحدث هنا مثلا عن اليسار أو اليمين السياسي، المعتدل أو المتطرف وما إلى ذلك[17].

ودائما وضمن هذا المسح النظري، وعلى غرار "مونتريه" و"مانهايم" فقد ساهم الفيلسوف والناقد الاجتماعي "خوسيه اورتيغا إي غاسيت" (José Ortega y Gasse) في توسيع مفهوم الأجيال الاجتماعية ، حيث يعتبرا أن الزمن ليس مجرد تاريخ، ولكن مجال من التواريخ، وأنه ليس فقط أولئك الذين ولدوا في نفس العام من لهم نفس العمر في الحياة والتاريخ، بل هم أيضا من ينتمون إلى مجال التواريخ، فالجيل يمثل جيلا جديدا بنمطه الخاص في الحياة والشعور بالمصير وواقعه الاجتماعي الذي يؤثر تأثيرا عميقا على حياة أعضائه، بحيث يفصلهم عن أجيال أخرى تكونت في أزمنة مختلفة، ومع ذلك، يلاحظ " اورتيغا" أنه في فترات معينة قد تتفق أجيال مع بعضها البعض، على نحو يعطي الشعور بالانسجام والتناغم المفيد، والذي اصطلح عليه إسم "فترة التراكم" (l'age de l'accumulation)، وأحيانا أخرى قد لا تتفق الأجيال مع بعضها البعض، مما يفضي إلى فترة الجدال والتمرد، وهو ما اصطلح على تسميته "فترة التصفية أو الاستبعاد" (l'âge de l'élimination)[18].

وهكذا يتضح أن معظم الأعمال السوسيولوجية الأبرز والأفضل حول مفهوم "الجيل" (generation) تمحورت حول أربعة توجهات مفاهيمية مختلفة متاحة للتحليل[19].

- نسب الجيل أو المنشأ الجيلي (جيل الآباء مقابل جيل الأبناء).

- وضع الجيل ضمن دورة الحياة أو مسار الحياة أو عملية النمو البيولوجي والنفسي (جيل الكبار وجيل الشباب).
- العضوية ضمن مجموعة أو فئة عمرية أو الفئات الجيلية (كجيل الخمسينيات أو جيل العشرينيات) وبصورة أكثر تحديد الفئة العمرية بين 20 إلى 30 سنة مثلا.
- الجيل كجيل مهم أو حاسم خلال حقبة معينة من التاريخ (كجيل الكساد العظيم وجيل الستينات مثلا).

غير أنه وبحسب " ريتشارد ومرغريت برونغار" هناك استثناء تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، ويتعلق الأمر بغياب اتفاق دائمً حول كيفية الجمع بين الجذور البيولوجية للجيل والزمن الاجتماعي التاريخي وآثاره على المجموعات العمرية في المجتمع وفي أحيانا كثيرة يكون الاختلاف حول المقصود بمصطلح الجيل ذاته، وهكذا فإن الجيل حسبهما يحدث عندما يندمج الوقت البيولوجي النفسي (الأنماط والتغيرات البيوسيكولوجية التي تحدث في الجسم وشخصية الأفراد) مع الوقت الاجتماعي والتاريخي أي الخبرات الاجتماعية والثقافية السياسية التي تم تشاركها بشكل جماعي من قبل مجموعة عمرية معينة في المجتمع وفي نفس المرحلة من الحياة حيث يكبرون وينضجون معًا في مجتمع معين، أما تأثير الزمن التاريخي فيمثل الاتجاهات والأحداث الكبرى التي تحدث لجميع الفئات العمرية خلال حقبة معينة من التاريخ، وهي أحداث تراكمية ومتسلسلة التي تأتي من الماضي وتظهر في الحاضر وتمتد إلى المستقبل أي كيف يمكن أن تؤثر على الاتجاهات المستقبلية للجيل[20].

3. ظهور الأجيال السياسية:

في الواقع، يمكن القول أن مفهوم الأجيال السياسية لا يملك أصوله في العلوم السياسية بل أن تطوره متجذر في أعمال المفكرين السوسيولوجيين، فخلال الخمسينيات، تطور مفهوم الجيل الاجتماعي إلى الجيل السياسي، وفي هذا السياق، فإن العمل الأكثر أهمية على وجه الخصوص هو العمل الرائد "لرودولف هيبرل" (Rudolf Heberle)، عام 1951، والذي تمحور حول الحركات الاجتماعية والذي تضمن في الوقت نفسه فصل حول "الأجيال السياسية "، ويظهر ضمن هذا العمل تأثره الكبير "بمانهايم"، وتماشيا مع ما لاحظه فإن التغيرات في الأفكار السياسية وثيقة الارتباط بوتيرة التغير في الأجيال والخبرات التي وقعت في فترة الشباب، والتي كان لها وقع لا يستهان به في تطور الفلسفة والسلوك السياسيين للأفراد. وضمن هذا

المنظور يقدم "هيبرل" مثالا عن الحركة الجيلية النازية في ألمانيا والتي تزعمها أفراد تأثروا بخبرات الحرب العالمية الأولى وما بعدها، وكان فكرهم السياسي مختلفا تماما عن فكر جيل ما بين الحربين. وضمن نفس الاتجاه يرى "سبيتزر" (Spitzer)، أن الجيل السياسي يعتبر نتاج ترابط بين العمر وسلوك سياسي جماعي، وهذا بالتأكيد من وجهة نظر سياسية[21]. وهكذا، فمن ناحية عملية التوليد فالأجيال السياسية، تنشأ عندما يندمج الوقت البيولوجي النفسي مع الوقت الاجتماعي، والزمن (التاريخي)، حيث يتحرك الشباب للاحتجاج على الظروف القائمة وإعادة توجيه مسار المجتمع والسياسة في المستقبل، وتنتهي الأجيال السياسية عندما لا يصبح النشطاء الشباب يدركون أن تطور مسار الحياة غير مرتبط بفئتهم أو جيلهم من أجل تغيير المجتمع والسياسة بطريقة أو بأخرى[22].

وبشكل عام فإن المسار التاريخي لمفهوم الجيل يؤشر أنه ظل يكتسي أهمية معتبرة في السياسة، ابتداء من القرن التاسع عشر إلى غاية الاضطرابات السياسية التي شهدها العالم في فترة الستينيات من القرن الماضي، أين انتفض مناضلين من الشباب ضد سياسة الكبار الذين كانوا يحكمون آنذاك، وبلغت ذروتها أحيانا في محاولات استخدام العنف لإحداث التغيير السياسي، في أعقاب ما سمى "بالعقد الهادئ" (أي فترة الخمسينيات) ، وكان أهم ما ميز هذه الحركة الجيلية السياسية في هذه الفترة هو اهتمامها بالحقوق المدنية وحرب الفيتنام والإصلاح الجامعي، وفي الوقت نفسه حدث نقاش مهم حول وجود الفجوة الجيلية وأسباب البروز المفاجئ لشباب ثائر يتظاهر في الجامعات الأمريكية وغيرها. أما على صعيد التفسير النظري فقد شكلت هذه الفترة بروز تفسيرات متعددة الاتجاهات لفهم السلوك السياسي وتشكيل الأجيال السياسية، تعكس تلك الانقسامات النظرية التي ظهرت في تفسير الأجيال الاجتماعية في القرن التاسع عشر من خلال التركيز على العناصر التالية[23]:

- أثار دورة الحياة أو الخصائص التطورية لكل مرحلة من مراحل الحياة التي لها أهمية بالنسبة للسلوك السياسي والفئات العمرية المختلفة.
- آثار أتراب الولادة وأهمية الخبرات أو التجارب المتنامية والتي تشترط توجهات فئة وتحدد ما إذا كانت هذه المجموعات ستتجه نحو التغيير السياسي
- آثار المرحلة أو الفترة أو أصناف محددة من الأحداث التاريخية وفرص التجنيد التي تسهل ظهور الحركات السياسية والاجتماعية.

ثانيا: نظرية "إنجلهارت" في تغير القيم (المادية وما بعد المادية) بين الأجيال.

ترتبط هذه النظرية بالمساهمة الرائدة "لرونالد إنجلهارت" في سبعينيات القرن الماضي فيما أسماه "بالثورة الصامتة في أوروبا: التغيير بين الأجيال في المجتمعات ما بعد الصناعية، وتمحورت بشكل أساسي حول مسألة تغير أولويات القيمة لدى مجتمعات البلدان المتقدمة. وتكشف هذه المساهمة التحليلية، بالإضافة إلى أعماله الأخرى، أن التحول في القيم في البلدان الصناعية لم يكن عشوائيًا، ولكن تم تحقيقه من خلال التنشئة الاجتماعية للفئات العمرية المتعاقبة في سياق الأمن الاقتصادي والمادي، مما مكنهم من إعادة توجيه أهدافهم من ضمان الاحتياجات الاقتصادية والمادية الأساسية إلى الأولويات غير المادية الأخرى، فبسبب النمو الاقتصادي الهائل وأنظمة الرعاية الاجتماعية السخية بعد الحرب العالمية الثانية (العقد الهادئ)، أصبح من الممكن للمواطنين في المجتمعات الصناعية المتقدمة أن يأخذوا من الأمن الوجودي كأمر مسلم به وفي المقابل، أدى هذا تدريجيا إلى تطور خطي واضح نحو ما يسمى بالقيم الما بعد مادية التي تؤكد على الاستقلالية الفردية والتعبير عن الذات على حساب الأهداف المتعلقة بالبقاء الاقتصادي والأمن المادي[24]، لاسيما لدى الأجيال الأصغر سنا. ولكن أيضا فإن فرضية تغير القيمة ضمن هذا الطرح، لا تعني أن الشباب بالضرورة ما بعد ماديين أكثر من كبار السن، فالتوجه نحو القيم المابعد مادية يحدث فقط إذا نشأوا في ظروف معيشية أكثر أمانًا من كبار السن، فالتحول نحو القيم الما بعد مادية في المجتمعات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية على سبيل المثال، حسب "إنجلهارت"، كان مدفوعا بالظروف الوجودية المتغيرة أولا وقبل كل شيء، ويحلل هذا بآثار وتداعيات أحداث الحربين العالميتين الأولى والثانية على مجموعات الولادة الأكبر سنًا والتي عانت من أحداث مهددة للحياة (الأمن الوجودي)، حيث أن البقاء على قيد الحياة لم يكن مؤكد بالنسبة للغالبية العظمى من السكان، وفي المقابل خلق النمو الاقتصادي وصعود دولة الرفاه خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ظروفا جديدة في المجتمعات الصناعية المتقدمة، فعاشت مجموعات الولادة في فترة ما بعد الحرب (جيل الشباب) سنواتها التكوينية تحت مستويات ازدهار لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، وعززت دول الرفاهية بعد الحرب الشعور بأن البقاء على قيد الحياة آمن، حيث أنه منذ عام 1945 شهد العالم أطول فترة في التاريخ بدون حرب بين القوى الكبرى[25].

وبطبيعة الحال فإن الأثر الذي خلقته جميع هذه التحولات هو بروز هوة جيلية مثلتها الاختلافات الكبيرة في الخبرات التكوينية لمجموعات المواليد بعد الحرب والفئات العمرية الأكبر سناً، مما أدى إلى اختلافات

كبيرة في أولوياتهم القيمية، حيث بدأت هذه الاختلافات تتضح عندما انخرطت مجموعة ولادات ما بعد الحرب في مسيرة قيم ما بعد مادية ذات طبيعة وأهمية سياسية، وقد تمثل هذا في رد اجتماعي تمثل في عصر احتجاج الطلاب خلال أواخر الستينيات والسبعينيات، وأكثر من ذلك الدخول في صراع جيلي بين جيل الكبار وجيل الشباب، وهذا ما تجسد من خلال انتشار شعار "لا تثقوا بأحد فوق الثلاثين" بين المحتجين[26].

وفي جميع الأحوال فإن نظرية تغير القيم بين الأجيال ولدى الأجيال لا يمكن اثباتها أو فهمها بشكل جيد، إلا بالرجوع للفرضتين الواقعيتين التي بنيت عليهما وهما فرضية الندرة وفرضية التنشئة الاجتماعية.

1. فرضية الندرة (A scarcity hypothesis):

بالنظر إلى ما تم تحليله من قبل "إنجلهارت"، فإن التحول في أولويات القيمة يُعزى بالدرجة الأولى إلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للناس[27]. ومن الأولويات التي تفرض نفسها هنا كأولوية عليا؛ القوت المادي أو المواد التي تدخل في معيشة الفرد بصورة أساسية ثم الأمن الجسدي وكلاهما تعتبر من المتطلبات الأولى للبقاء على قيد الحياة[28]، وعندما تحصل الندرة في الاحتياجات والقيم المادية الأكثر إلحاحا سوف يعطي الناس الأفضلية القصوى لهذه الأهداف المادية من أجل المحافظة على البقاء، ومن الطبيعي بعد ذلك وفي ظل الظروف المزدهرة والاستقرار، سيصبح الناس أكثر تأكيدا على الأهداف والقيم الما بعد مادية مثل الانتماء والتقدير والرضا الفكري والجمالي[29].

2. فرضية التنشئة الاجتماعية (A socialization hypothesis):

ضمن هذا السياق يجادل "إنجلهارت"، أنه لا يمكن تفسير فرضية الندرة بمعزل عن فرضية التنشئة الاجتماعية، ففرضية التنشئة متشبعة بضرورة وجود الأمن الاقتصادي والجسدي في التحول إلى القيم ما بعد المادية[30]، غير أن العلاقة بين الظروف المادية والأولويات القيمية ليست قابلة للتكيف أو التعديل الفوري، فثمة فارق زمني كبير، فتغير القيمة بين الأجيال بطبيعته يتحرك ببطء، لكن تأثيره على المدى الطويل يمكن أن يكون عميقًا. ومن هذا الجانب فقيم الفرد الأساسية تعكس إلى حد كبير الظروف السائدة خلال سنوات حياته الأولى أو سن الرشد، وهذه القيم تتغير بشكل رئيسي من خلال الاستبدال السكاني لما بين الأجيال[31]. ومن ثمة فإن الاستجابة الحاصلة، ضمن فرضية الندرة، بين الفارق الجوهري القائم بين الحاجات المادية لأجل البقاء الجسدي والأمان، وأيضا الحاجات غير المادية، نحو: التعبير الذاتي والرضا الجمالي، مماثلة تماما لمبدأ

"تناقص المنفعة الحدية" في الاقتصاد، فالفترات الطويلة من الازدهار العالي تميل إلى تشجيع انتشار قيم ما بعد المادية كما أن التدهور الاقتصادي المستمر له تأثير معاكس[32].

وفي نهاية هذه الاطروحات التنظيرية، يمكننا المراهنة على أن المقاربة القيمية وعلاقتها الوثيقة يتغير القيم لدى الأجيال، تبدو جديرة بالاختبار ضمن حالة الثورة التونسية عام 2011، وذلك كونها تكشف عن جدلية طريفة وهي من جهة هناك تأثير واضح لدورة الحياة من خلال الميل الواضح لجيل الشباب نحو قيم التعبير عن الذات كحرية التعبير والمشاركة السياسية كقيم ما بعد مادية، ومن جهة ثانية يبدو أن هذا الجيل لايزال أمام تحدي تحقيق الأمن المادي الوجودي (كقيم مادية). وهذا ما يدفعنا إلى معرفة ما إذا كان التوجه القيمي لدى جيل الشباب في تونس قد حدث وفقا للاتجاهات المتوقعة ضمن نظرية "إنجلهارت".

ثالثا: جيل الشباب صانع الثورة التونسية.

إن نقطة النقاش هنا ليست البحث بعمق في نواحي عدة حول الثورة التونسية أو شرح أسباب اندلاعها، في شتاء 2010 وحلول عام 2011، بإسهاب مفصل، بل هي ببساطة ستتجه إلى دور وعمل الجيل الجديد (جيل الشباب أو جيل المعارضة السيبرانية)، من المتظاهرين والمحتجين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، هذا الجيل الذي استخدم وبشكل مكثف تقنيات المعلومات والاتصالات لفضح نظام بن "علي"، وغالبًا ما تم فهم وتفسير هذا الوضع بالخروج عن الجيل الأول من النشطاء في التسعينيات، الذين استخدموا خطابات وأساليب عمل مختلفة لمعارضة نظام "زين العابدين بن علي"[33].

لقد وفر الأداء الاقتصادي الكلي الجيد نسبيًا وما تحقق من معدل نمو اقتصادي بلغ متوسطه 4.75٪ خلال عقد 1990-2010، شرعية سياسية لنظام "بن علي" استندت على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية[34]، فتونس مرحلة بن علي تكشف اقتصاديا عن الكثير من نقاط القوة، فإلى غاية 2010 كانت أول بلد في شمال أفريقيا من حيث التنافسية الاقتصادية وتنوع الاقتصاد وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بنجاح في مجال المنسوجات والصناعات الغذائية ومجال تكنولوجيا المعلومات وهذا لعدة سنوات[35]. ومع ذلك تآكلت هذه الشرعية الصورية، وأصبحت العلاقة بين النظام والمجتمع أكثر هشاشة تدريجياً، وذلك بسبب عدم تقاسم فوائد النمو الاقتصادي عبر مختلف المناطق والطبقات الاجتماعية وفشل

الاقتصاد التونسي في خلق فرص عمل كافية للشباب على وجه الخصوص، ومنذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح الوصف "المافيوي " (Mafieux) لصيقا بالنظام السياسي التونسي باعتباره سلطة غير أخلاقية، نتيجة للتحويل غير القانوني للسلع والبيروقراطية الفاسدة والمحسوبية[36]. وبناء عليه فإن النمو غير المتكافئ هو الذي تسبب في الانتفاضات العربية بشكل عام وتونس بشكل خاص، حيث تركت لطبقات اجتماعية واسعة على الهامش وخاصة الشباب المتعلم[37]، وربما كانت مدير صندوق النقد الدولي " كريستيان لاغارد"(Christine Lagarde) واقعية في وصف هذا الوضع بالقول " أنه في الحياة اليومية الكثير من الأفراد قد استبعدوا"[38]. وبتعبير صريح فإن جذور "ثورة الكرامة" التونسية لم تكن اقتصادية فحسب، بل شملت أيضًا شعورًا عامًا بالإهانة والانحطاط الجماعي، وقد كانت أول علامة جدية على تآكل الديكتاتورية هي الانتفاضة في الحوض المنجمي منطقة التعدين بمدينة "قفصة" الجنوبية الغربية عام2008 [39]، كما شكلت أيضا صورة واضحة لاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي كالفاسبوك (Facebook) لأغراض الاحتجاج[40].

و لاشك أن الأحداث التي لحقت في ديسمبر 2010، فيما سمي "بثورة الياسمين"، هي الأقوى لآثارها المباشرة في إنهاء العهد التسلطي لبن علي في 14 يناير 2011، وكان اللاعبون الرئيسيون فيها من فئة الشباب ويظهر هذا من خلال الحركة الفردية التي قام بها الشاب (البائع المتجول) "محمد البوعزيزي" في 17 ديسمبر في محافظة سيدي بوزيد الداخلية عام 2010، وتمثلت في التضحية بالنفس ، تعبيرا عن مطلب الاعتراف الاجتماعي الذي يغديه حس جماعي باحترام الذات وهو ما عبر عنه بوضوح شعار "العمل والحرية والكرامة الوطنية"، فالثورة بدأت مبدئيا على يد بضع آلاف من الأفراد؛ في صفوف المتخرجين البطالين والشباب المدونين ومتصفحي الانترنيت[41].

وتبعا لهذا الطرح يمكن التسليم بأن جيل الشاب قد لعب دورا مركزيا منذ بداية الاحتجاجات، فقد أصبحت التضحية بالنفس أمام المباني العامة شكل جديد من أشكال التعبئة لما أثارته من تفاعلية في جميع أنحاء البلاد، حيث تحولت صور أجساد الشباب إلى كرات نارية تم تداولها عبر مقاطع الفيديو وعلى الشبكة وكذلك عبر القنوات الفضائية[42]، هذه الفضاءات (أي المدونات، ومواقع التواصل الاجتماعي)، شكلت هامشا أكبر من الحرية للفئات الشبابية وانفلاتا من الملاحقات المتعددة نتيجة الانخراط في العمل السياسي والنقابي التقليدي، ويتضح هذا من خلال الدور الذي لعبه الناشطون عبر هذه الوسائل مما سمح من تناقل

المعلومة ومحاربة آلة الدعاية الحكومية وانتقاد نظام "بن علي" وممارساته المعادية للحرية، وتكوين وعي السياسي لدى الشباب[43].

واعتبارا من يناير 2011 سيطرت أشكال الاحتجاج عبر الإنترنت على "الشارع" بشكل واضح في جميع أشكال العمل والتعبئة التي طورها الشباب والكبار على حد سواء، والتي تم ترجمتها في الحياة اليومية من خلال مظاهرات الشوارع، وحركات الإضراب، والتجمعات أمام المباني العامة، حيث اصبحوا يرددون نفس الشعارات مثل "بن علي إرحل" وغيرها، ويوضح هذا دور الجيل الجديد من الشباب أو جيل المعارضة السيبرانية كفاعل ذا صلة مباشرة وراء الثورة وتفاعل المجتمع ككل معه في الترويج والتنديد والدعوة للقطيعة مع النظام، حيث لم يصبح حكرا على الشباب وحدهم، بل اتسع إلى بقية القوى الاجتماعية الأخرى من النقابيين والنشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين من الجيل الأول الذين أدركوا تأثير الشبكات الاجتماعية، وخاصة الفاسبوك (Facebook) وبالتالي الانضمام إلى جيل النشطاء الإعلاميين والمعارضين السيبرانيين الشباب، وفي هذا السياق لم يقم مستخدمو الإنترنت بإنتاج ونشر المعلومات فحسب، بل أطلقوا أيضًا دعوات للتظاهر وشعارات للإضراب ساعدت في توسيع نطاق الحركة الاحتجاجية[44].

والنتيجة الأهم في هذا السياق، هي أن جيل الشباب في تونس يجب أن ينظر إليه كمثال لجيل مهم وحاسم ضمن الثورة التونسية كجهة فاعلة غير تقليدية أفقية بلا قيادة، على حد تعبير الباحث في التحولات السياسية والاجتماعية في العالم العربي الأستاذ فرانشيسكو كافاتورتا (Francesco Cavatorta)*.

رابعا: جيل الشباب في تونس منذ 2011: انعدام الرضا المادي وارتفاع القيم الما بعد مادية.

بكل تأكيد أن هذا التفسير الموجز للثورة التونسية، سيسمح بفحص وضع جيل الشباب في تونس من حيث توجهاته القيمية أو بالأحرى القيم المادية والقيم المابعد مادية، هذه القيم التي تم تقديمها، في التحليل السابق، كمجموعة متكاملة من عناصر الرضا العام عن الحياة كما جادل "انجلهارت". ودائما وفي ظل الاكتفاء بفرضيتي الندرة والنتشة الاجتماعية لهذا السياق النظري، فإن تونس منذ عام 2011 تقدم نموذجا أمبريقيا تجلى بشكل واضح في رهانات قيمية متعددة الأوجه خاصة لدى جيل الشباب.

ففي البداية يبدوا أن تونس منذ عام 2000 وإلى غاية "ثورة الياسمين" وما بعدها، كانت قد عرفت بيئة تتسم بانعدام الأمن الاقتصادي والمادي أو الأمن الوجودي كقيمة مادية تراوحت بين الفقر والفقر المدقع (أنظر لشكل1)، حيث تكشف البيانات المرصودة في الشكل عن تماثل كبير للواقع قبل الثورة وبعدها، فإلى

غاية 2012 وما عدا تلك التغيرات الجوهرية التي عرفها عام 2010، فقد استمر الفقر بشكل لافت، فتجاوزت نسبة فقراء الريف نسبة 60 % يتركزون في لمناطق الريفية الغربية، كما استمر أيضا العيش في أسر مكتظة، وكانت نسبة الفقراء العاطلين عن العمل أكبر 3.5 مرات من العاطلين عن العمل غير الفقراء[45].

والمفارقة الحقيقية هنا وفقا لمطلقاتنا النظرية السابقة، هي أن الاقتصاد التونسي في المقابل، وحسب بيانات البنك الدولي، قد عرف أيضا معدل نمو سنوي قدره 4.5 % خلال الفترة الممتدة بين عامي 1980-2010، وهو وضع يمكن أن يعزز للأمن المادي، ومع ذلك ظل الاقتصاد غارقا في وظائف منخفضة الأجر والإنتاجية، مع عدم وجود احتواء اجتماعي واسع، وازدياد التفاوتات الإقليمية (المناطق الساحلية مقابل المناطق الداخلية)، بحيث وصلت درجة التفاوتات، المقاسة بمعامل "جيني" (Coefficient de Gini)* إلى مستويات عالية نسبيًا في العقد الأول من هذا القرن (35 على مقياس من 100 نقطة) ، وهذا بالرغم من النمو الاقتصادي القوي وسياسات الحد من الفقر، وطبعا فإن سبب المشكلة هنا، يتعلق بصورة كلية بطبيعة النموذج الاقتصادي المتمركز في يد الدولة والمتميز بالحد من المنافسة وتغذية المحسوبية والاقصاء، وهكذا تعزز الشعور بالظلم الاجتماعي، والذي سرعان ما تحول إلى إحباط[46].

الشكل 1: اتجاهات الفقر والفقر المدقع في تونس بين 2000-2012.

المصدر: Ana Revenga and others, (2016), p. 11.

ومن دون أدنى شك أن تفاقم حالة الاستياء والإحباط هذه، قد كان لها وقع خاصا على جيل الشباب، فبحلول عام 2011، بدأنا نشهد اهتماما غير مسبوق ببطالة وفقر الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي تونس على وجه الخصوص في المنشورات العلمية ومنشورات المنظمات الدولية الرئيسية كالبنك الدولي والأدبيات العلمية حول الاقتصاد السياسي للتنمية، أو التحول الديمقراطي، أو الشباب، أو التعليم حيث حللت بعمق موضوع بطالة الشباب التونسي تحديدا[47]، ومن جهتنا وضمن نفس الاتجاه وبلغة "انجلهارت" فإن تحليل البطالة والفقر، ضمن هذا السياق، سيحمل طابع القيم المادية ذات الصلة بالأمن المادي، ومن وجهة النظر هذه، فإن فترة الاحتجاجات من 17 ديسمبر إلى 14 يناير 2011 ، تكشف عن وجود مكثف لخريجين شباب عاطلين عن العمل بدون دبلوم أو مؤهل وعمال غير مستقرون أو عمال مؤقتون، وهو وضع يمكن فهمه على أنه نضال من أجل الحصول على سلع تكرس اندماجهم في المجتمع الاستهلاكي (العمالة المستقرة، والإسكان، والسيارات، والراحة المنزلية) كقيم مادية تعبر عن الأمن الوجودي، وهذا ما عبر عنه دهان منازل يبلغ من العمر 37 عامًا، متزوج ولديه طفلان، من مدينة الخضراء، عاطل عن العمل وقت التحقيق بعد مشاركته في الاشتباكات الليلية بالقول؛ أنه من بين 12 مليون تونسي هناك 9 مليون يتضورون جوعا[48].

ومن جانب آخر فإن هذا لم يمنع من بروز قيم ما بعد مادية لدى جيل الشباب، ضمن صورة جيل سياسي جديد خالصة، وعند هذا المستوى يمكن المجادلة مع الأستاذ " عياض بن عاشور" أن الثورة التونسية مثلت تغييرًا جذريًا في" العقليات "وفي "الروح المدنية" هذا لأنها كانت قائمة على أفكار الحرية والتعددية السياسية، وكرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية والدعوة للنزاهة في إدارة الشؤون العامة[49].

وفي حدود استعانتنا بنظرية "انجلهارت" حول تغير القيم لدى الأجيال، فإن السؤال الجوهري الذي يجب طرحه في هذا السياق، هو كيف تحول جيل الشباب في تونس مع عام 2011 إلى القيم ما بعد المادية في ظل غياب قيم الأمن المادي أو الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزدهرة.

وبالنظر إلى هذا التحديد، يذكرنا أستاذ العلوم الاجتماعية والسلوكية بجامعة "جامعة تيلبورغ" "جاي مورز" (Guy Moors) بالنسخة المنقحة لنظرية تغير القيم منذ عام 1981، والتي يدعي فيها "انجلهارت" أنه وبغض النظر عن الظروف الاقتصادية الكلية التي يتم تقاسمها من قبل أجيال معينة، فإن هناك ارتباط إيجابي بين مستويات التعليم العليا والقيم ما بعد المادية فمستوى التعليم يعد مؤشرا على الازدهار الاقتصادي

النسبي على المستوى الجزئي[50]. ومن ثم فإن اللافت في هذا السياق أن تونس منذ استقلالها عام 1956، قد استثمرت بشكل مكثف في التعليم العام ورأس المال البشري فزاد الإنفاق العام على التعليم من حوالي 5٪ إلى 6.8٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما سمح للدولة بتعميم التعليم وزيادة معدل محو أمية الكبار، كما ارتفعت النسبة الأخيرة من 52.9٪ عام 1994 إلى 79.1٪ عام 2010 (أنظر الشكل 2)، فحتى أفقر المناطق الريفية قد استفادت منذ الاستقلال من العديد من البرامج الحكومية في مجال التعليم، ويجادل كثيرون أن إضفاء الطابع الديمقراطي من خلال الوصول إلى التعليم، كان له أثرا بالغ الأهمية في رفع مستوى الوعي حول الفوارق الإقليمية والفجوة الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية[51]. والمؤكد أن هذا النمو قد لازم نظام التعليم التونسي لفترة طويلة، حيث ظل يعتبر الأفضل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد سار نظام بن علي (1987-2011)، هو الأخر في نفس الاتجاه، حيث شكل التعليم مرجعية سياسية مركزية، كان الهدف منها تحقيق تقدم كبير فيما يتعلق بالتصنيفات الدولية وأهداف التنمية، مثل الأمية والالتحاق بالمدارس والمساواة بين الجنسين، من أجل إضفاء الشرعية على النظام في أعين المجتمع الدولي، وهكذا أصبح جيل الشباب الحالي هو أكثر المتعلمين والأكثر تحضرًا في التاريخ التونسي[52].

الشكل 2: متوسط الإنفاق العام على التعليم (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

بناءً على بيانات من مؤشرات التنمية العالمية.

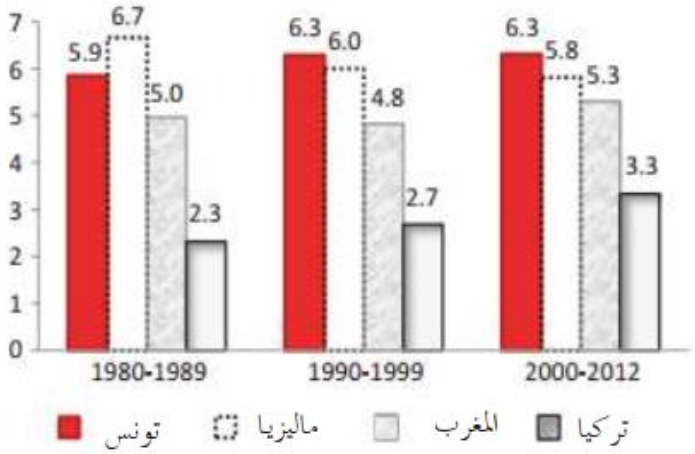

المصدر: Nabi Mahmoud Sami, (2019), p.34.

أما الرهان القيمي لجيل الشباب بعد عام 2011 فقد اقترن وإلى حد كبير أيضا بهذه الازدواجية القيمية (المادية وما بعد المادية)، ومما يدعم هذه الفكرة هو نتائج التقرير العلمي الذي أجراه "كين روبرتس" (K. Roberts) منجامعة "ليفربول" وكل من"سيكا كوفاشيفا" (S. Kovacheva) و "ستانيمير كابيفانوف" (S. Kabaivanov) من جامعة "بلوفديف" ضمن مقابلات أجريت في 2015-2016 مع عينة تمثيلية على الصعيد الوطني بتونس، و التي ضمت فئة عمرية بين 15 و29 عامًا، مستندة في ذلك على نظرية التحديث لفحص المشاركة السياسية للعينة وتوجهاتها خلال "ثورة" عام 2011 وما بعدها وقفت الدراسة على 6.6 % فقط من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا في ذلك الوقت، لم يلعبوا أي دور مباشر في أحداث عام 2011، كما تبين أن المشاركة السياسية في تلك الفترة وبعدها قد تأثرت بشدة بالتعليم الجامعي والنشأة في أسرة منخرطة سياسيًا، أما في الفترة 2015-2016 فقد أكدت المقابلات أن الشباب كانوا مؤيدون للديمقراطية بشكل كبير، ودعم تكافؤ الفرص والوضع بين الجنسين، وأيدوا قيم التعبير عن الذات على قدم المساواة مع الأمن الاقتصادي[53].

ومن وجهة نظر أمبريقية أخرى يظهر هذا الوعي الجيلي، من خلال التحركات الشبابية المختلفة مثل حملة "مانيش مسامح" ضد قانون المصالحة الاقتصادية عام2015، الذي حرص الرئيس "الباجي قايد السبسي" على تمريره تحت ذريعة إنعاش الاقتصاد، وهي أكثر الحملات الشبابية تعبيرا عن جيل سياسي واعي، تحرك ضد الفساد، وعدم التصالح مع ناهبي المال العام. وفي هذا السياق أيضا، يمكن أن نذكر حملة "وينو البترول؟" و"اعتصام الكامور" وهما اللذان ارتقيا بدوريهما، من خلال المطالب التي وضعها الشباب الناشطون، إلى مستوى التعبير عن الهم الوطني[54].

وإذا ما حاولنا التفصيل أكثر في تفسير التوجهات القيمية لدى جيل الشباب بعد 2011، فإنه يمكن التسليم بنمو القيم ما بعد مادية منطوية تحت إطار حرية التعبير والتي نشطت بقوة مباشرة بعد الثورة، وتحديدا في فترة حكومة الترويكا، وأوحت بتشكل قيم جديدة، واقتحام عصر جديد من الحرية، مثل "الهارلم شيك" (Harlem Shake) وهو نوع من الرقص الوافد من الغرب الذي استطاع اقتحام فضاءات تربوية حساسة مثل المدرسة، و"الوان مان شو" السياسي (One man show) وهو نوع من الأداء المسرحي الفردي الساخر و"الجرافيتي" (Graffiti) وهو نوع من الكتابة أو الرسم على الجدران بطريقة مستفزة ومثيرة[55]. ورغم أن الأستاذ "شاكر الحوكي" بجامعة المنار، يجادل باعتبارها محاولة لاستفزاز الحكم الإسلامي اختفت

بسقوط حكومة الترويكا، إضافة إلى افتقارها للانسجام الجماعي كجيل، فإنه من وجهة نظرنا يمكن اعتبارها أيضا أنها حركة جيلية خالصة نجد لها صدى االمقاربات النظرية حول الأجيال السياسية، من حيث أن وحدات التوليد الجيلي، التي تدخل في تكوين الجيل ذاته، قد تعمل على تقديم وجهات نظر وحلول متنافسة حول الاتجاه الذي يجب أن يتخذه التغيير المجتمعي أو السياسي.

أما بالنسبة للقيم المادية، فيمكن المجادلة في هذا السياق، بأن جيل الشباب في تونس منذ عام 2011، لايزال يعيش رهان الأمن الاقتصادي المادي الوجودي التقليدي، حيث تشير مختلف البيانات المسحية الخاصة بمعدل البطالة مثلا، أنه لايزال مرتفع ومستمر في الارتفاع، فمن بين 11.300.000 نسمة، يمثل 4.077.100 شخص القوة العاملة أو السكان النشطين، فمعدل البطالة العام هو 15.3٪ في عام، 2017، وتشكل بطالة الشباب مصدر قلق خاص، فقد سجلت معدلات بين 30-40٪ في نفس السنة، وذلك حسب المنطقة، وبالتالي أكثر من ضعف معدل البطالة العام، وهنا يجب التذكير أن أحد أهم الشعارات المركزية لانتفاضات 2011 هو "الخبز كقيمة مادية صلبة[56].

خاتمة:

إن معالجة جيل الشباب في تونس من خلال ثورة عام 2011، يكشف عن أن مفهوم الأجيال السياسية مازال يتمتع بقدرة تفسيرية قوية، وبهذا ومن وجهة نظر، أن كل جيل يتعرض إلى أشكال مختلفة من الأحداث الاجتماعية والسياسية والتاريخية تؤثر عليه وعلى توجهاته، فإن جيل الشباب الذي نشأ في تونس اليوم يختلف اختلافًا كبيرًا عن جيل بورقيبة، ويظهر هذا من ظروف حياة وموت "محمد البوعزيزي"، وأشكال الاحتجاج، وتأثير جيل الشباب من خلال وسائل التواصل الاجتماعي في توجيه المجتمع نحو الحركة الأكبر، وهي الثورة ضد نظام بن علي.

ووفقا للاستعارة النظرية "لانجلهارت" يمكن الوصول إلى النتيجة التالية: وفقا لفرضية الندرة، لازالت القيم المادية الصلبة كالقوت المادي تشكل الأفضلية القصوى في تونس حتى بعد" ثورة الياسمين"، أما فيما يتصل بنمو القيم المابعد مادية، فقد كانت نتيجة تلاقي مستويات التعليم العالية ودمقرطة التعليم كشكل من أشكال الازدهار على المستوى الجزئي.

غير أنه من المخاطرة أيضا الاعتماد على المستوى الجزئي (ازدهار التعليم) لمراقبة القيم المابعد مادية في تونس، خاصة في ظل استمرار تدهور الوضع الاقتصادي وانعدام الأمن الاقتصادي المادي على المستوى

الكلي، ويمكن أن نجد صدى هذا في الكثير من التقارير الدولية حول تراجع جودة التعليم في تونس في السنوات الأخيرة.

التهميش:

[1] Isabel Schaefer, *Political Revolt and Youth Unemployment in Tunisia*, (Switzerland Palgrave, Macmillan, 2018), pp. 01-04.

* رونالد إنغلهارت (Ronald Inglehart) "هو أستاذ العلوم السياسية ومدير البرامج في معهد البحوث الاجتماعية بجامعة ميشيغان، وهو رئيس رابطة مسح القيم العالمية أحدث كتبه هي: "التحديث وما بعد الحداثة: التغيير الثقافي والاقتصادي والسياسي في 43 مجتمعًا و "ارتفاع مد: المساواة بين الجنسين في المنظور العالمي" بالتعاون مع "بيبا نوريس". أنظر:

- Ronald Inglehart and Christian Welzel, Modernization, Cultural Change, and Democracy: *The Human Development Sequence*, (Press New York Cambridge University, 2018).

[2] Ibid., p.02.

[3] Richard Braungart et Margaret Braungart, les générations politiques, dans : Jean Crête et de Pierre FAVRE (dir.), *générations et politique*, (Paris : Presses de l'Université Laval, Edition Economica, 1989), p. 11

[4] Idem.

[5] عبد الرحمن ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، تحقيق أبو صهيب الكرمي، (الأردن، بيت الأفكار الدولية)، ص 89.

[6] سورة الأحقاف، الآية 115.

[7] R. G. Braungart and M. Braungart, "*Political Generations*,", Research Political Sociology, Volume 4, (1989), p. 282.

[8] Idem.

[9] Ibid., p. 283.

[10] Idem.

[11] Ibid., p.285.

[12] Gérard Mauger, " générations et rapports de générations ", dans :Anne Quéniart et Roch Hurtubise, L'intergénérationnel :Regards pluridisciplinaires, (France : Presses de l'EHESP , 2009), p. 18.

[13] Idem.

[14] Idem.

[15] Mannheim Karl, *le problème des générations*. Traduit par Gérard Mauger et Nia Perivolaropoulou, 2e édition, (Paris : Armand Colin, 2011), p. 85.

[16] G. Braungart and M. Braungart, "*Political Generations "*, op.cit., pp. 286-*287.*

[17] Braungart Richard. M. Braungart, "Historical Generations and Generation Units: A Global Pattern of Youth Movements: A global perspective", *Journal of political and military sociology*, volume 12, Nº1 (Spring-Summer1984), pp. 114-115.

[18] Jean Crête et de Pierre Favre, *générations et politique*, *op.cit.*, pp.13-14.

[19] Ibid., p. 286.

[20] Jean Crête et de Pierre FAVRE, *générations et politique, op.cit.*, p. 38.

[21] G. Braungart and M. Braungart, "*Political Generations*" *op.cit.*, p. 283.

[22] R.G.Braungart, *"clarification for Political Generations: Interactions*"[email], recived at: https://bit.ly/3sWKaYz , on 21/03/2020.

[23] G. Braungart and M. Braungart, "*Political Generations*", *op.cit.*, p. 283.

[24] Nový, Michal, Michael L. Smith, and Tomáš Katrňák. "Inglehart's scarcity hypothesis revisited: Is postmaterialism a macro-or micro-level phenomenon around the world?." *International Sociology*, Vol. 32(6) (2017), p. 684.

[25] Inglehart, Ronald. "Changing values in the Islamic world and the West." Values, Political Action, and Change in the Middle East and the Arab Spring in Mansoor Moaddel and Michele J. Gelfand, *Values, Political Action, and Change in the Middle East and the Arab Spring*, (Oxford University Press 2017), p.04.

[26] Idem.

[27] Nový, Michal, Michael L. Smith, and Tomáš Katrňák. *op.cit., p. 684.*

[28] Ronald Inglehart and Christian Welzel, *op.cit.*, pp.97-98.

[29] Inglehart, Ronald. "Changing values in the Islamic world and the est." Values, Political Action, and Change in the Middle East and the Arab Spring, . *op.cit., pp. 04-05.*

[30] Ronald Inglehart and Christian Welzel, *op.cit.*, p. 98.

[31] Inglehart, Ronald. "Changing values in the Islamic world and the West." Values, Political Action, and Change in the Middle East and the Arab Spring, *op.cit.*, p. 05.

[32] Idem.

[33] Chouikha, Larbi. "“Effets générationnels” et contestation politique sous Ben Ali. De la génération des années 1990 à celle des années 2000 : rupture ou

continuité ?" *Revista de Estudios Internacionales Mediterráneos*, Nº19, (2015), p.58- 65.

34 Nabi Mahmoud Sami. *Making the Tunisian Resurgence*. (Singapore : Palgrave Macmillan, 2019), p.01.

35 Margareta Drzeniek Hanouz et Sofiane Khatib, Étude de la compétitivité du monde arabe 2010, (World Economic Forum : Geneva Switzerland, 2010), p.28. available at : *https://bit.ly/3gDeC5H*, consulted on : 15/06/2021.

36 Nabi, Mahmoud Sami, *op.cit*., p . 01.

37 Bichara KHADER, "Le Printemps arabe à l'épreuve de la transition : la Tunisie confrontée à d'autres expériences historiques", 39 ème congrès du Forum de la Pensée Contemporain, Tunisiem : La Fondation Temmimi et Konrad Adenauer Stiftung, , avril 2013, p. 09. available at : *https://bit.ly/35wj40V*, consulted on : 15/06/2021.

38 Idem.

39 Nabi Mahmoud Sami, *op.cit*., p . 02.

40 Chouikha, Larbi. , *op.cit*., p. 68.

41 Nabi, Mahmoud Sami, *op.cit*., p. 02.

42 Chouikha, Larbi. , *op.cit*., p. 69.

43 سونيا التميمي، " الشباب التونسي ووسائل المشاركة غير التقليدية: كيف ينتج القمع وسائل مقاومته؟" في: أحمد الساري ومحمد العتاجي وآخرون، *جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص42.

44 Chouikha, Larbi. , *op.cit*., pp. 96-70.

* أنظر:

- Pace, Michelle, and Francesco Cavatorta. "The Arab uprisings in theoretical perspective–an introduction." *Mediterranean Politics*, Vol. 17, No. 2, (July 2012).

45 Ana Revenga and others, Tunisia Poverty Assessment 2015, World Bank, p. 11. Available at : *https://bit.ly/3gIE7nG* , consulted on : 20/06/2021.

* مؤشر أو معامل جيني "من المقاييس الإحصائية الكلاسيكية في قياس التفاوتات وعدم المساواة في الأجور والدخل ومستوى المعيشة وغيرها داخل بلد، طوره عالم الإحصاء الإيطالي "كورادو جيني" (Corrado Gini).

46 Ibid., pp. 19-20.

47 Isabel Schaefer, *op.cit*., p. 08.

48 Choukri Hmed, "Réseaux dormants, contingence et structures." *Revue française de science politique*, Vol. 62/5 (2012), p. 802.

[49] Nabi, Mahmoud Sami, *op.cit*., p. 02.

[50] Moors, Guy. "Testing the internal validity of the Inglehart thesis by means of a latent class choice model." *Acta sociologica*, Vol 50.2 (2007), p.149.

[51] Nabi, Mahmoud Sami, *op.cit*., p.

[52] Isabel Schaefer, *op.cit*., pp.57-58.

[53] أنظر نتائج التقرير العلمي بالتفصيل في:

- Roberts Ken and S. Kabaivanov, "Modernisation theory meets Tunisia's youth during and since the revolution of 2011", (2017).Available at : *https://bit.ly/3vIw1Q5*, consulted on : 05/12/2020.

[54] شاكر الحوكي، "الشباب والثورة: هل تصلح المقاربة الجيلية أساسا لقراءة الثورة التونسية"، ***مجلة سياسات عربية***، العدد 32، (مايو 2018)، ص 30.

[55] *نفس المرجع، نفس الصفحة.*

[56] Isabel Schaefer, *op.cit*., pp.26-27.